



اسم المقال: تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

اسم الكاتب: أ.م. مقداد احمد الجليلي، م.م. نادية سامي خضر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3104>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/13 20:48 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نادية سامي خضر

مدرس مساعد - قسم علوم مالية ومصرفية  
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل  
nadiahther@yahoo.com

مقداد احمد الجليلي

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة  
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل  
Mqjalili@yahoo.com

### المستخلص

ان النظام المحاسبي الموحد الصادر عن اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٠ في ١٩٧٩/٤/٥ الذي بدأ تطبيقه اعتبارا من ١٩٨٢/١/١ يعد مبادرة في مجال إنتاج البيانات اللازمة لخدمة الحسابات على المستوى القومي ومحاولة لربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية ، وفي بعده تطبيق النظام استثنى القطاع المصرفي على الرغم من أهميته، وهذا ما دعى الباحثين إلى تكثيف جهودهم في سبيل اقتراح تطبيق النظام المحاسبي الموحد في القطاع المصرفي ، ولم تذهب جهود الباحثين سدى انتبه إلى أن تطبيق النظام المحاسبي على المصادر عام ١٩٨٨ وكان الهدف الرئيس من تطبيقه الربط بين حسابات المصادر والحسابات القومية وذلك لتوفير البيانات اللازمة للتخطيط الاقتصادي الشامل.  
وبملأ مصرف الموصل للتنمية والاستثمار يطبق النظام المحاسبي الموحد ونظرًا لعدم توافر المصادر التي تربط حسابات المصادر والحسابات القومية فقد قام الباحثان بدراسة ميدانية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار وحصلوا على قوائم تخص الحسابات القومية التي من خلالها تم الربط بين حسابات المصرف والحسابات القومية.

### The Evaluation Of The National Accounting System In Mosul Bank For Development And Investment

Mokdad A. Al Jalili  
Assistant Professor  
University of Mosul

Nadia S. Khudir  
Assistant Lecturer  
University of Mosul

### Abstract

The united accounting system issued by the Revolution Leadership Council No. 380 in 5/4/1979 is initiated to produce the required data to serve accounts on the national level and an attempt to connect accounts of economic unit with the national accounts. In the beginning of the system application, the banking sector is excepted despite its importance. So, the researchers' efforts have not been wasted, where the application of accounting system in banking sector has been proposed. As a result, the accounting system was issued and applied in banks in 1988. The aim of this sort of application was to connect the banking

accounts with the national accounts in order to provide the appropriate data for the comprehensive economic planning.

As for Mosul Bank for Development and Investment may apply the unified accounting system and the absence of resources which connect the bank accounts with the national accounts, the researcher presented a field study in Mosul Bank and demonstrated the bills of the national accounts and connected the bank accounts with the national accounts.

### **المقدمة**

صدر النظام المحاسبي لا موحد ليحقق مجموعة من الأهداف سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى القومي ولعل من أبرز هذه الأهداف هو ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات على المستوى القومي أي انه جمع بين تلبية الاحتياجات الداخلية للوحدة الاقتصادية واحتياجات الأجهزة الخارجية ومنها الجهاز المسؤول عن إعداد الحسابات القومية ، وبهذا فقد ألزم النظام المحاسبي الموحد الوحدات الاقتصادية بإعداد حسابات وقوائم قومية لخدمة المحاسب القومي، وهي بيان القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وبيان توزيع القيمة المضافة الإجمالية بحسب تكلفة عناصر الإنتاج والكتوفات التابعة لها.

### **مشكلة البحث**

إن الحسابات القومية في المصارف لم يتم تقييمها لحد الآن لمعرفة مدى انسجامها مع النظام المحاسبي الموحد المصرفي ، ومن ثم مدى قدرتها على تحقيق أهداف المصرف.

### **فرضية البحث**

يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

إن تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار يوضح مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ، ومدى قدرته على تلبية احتياجات الزبائن ومواءمتها للمستجدات والتطورات ، ومدى قدرته على الإسهام في تشجيع الفعاليات الاقتصادية والمالية.

### **أهمية البحث**

تتجلى أهمية البحث في التعرف على الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، ولاسيما فيما يتعلق بكشف القيمة المضافة وتأثير ذلك على الكشوفات والقوائم المالية المعدة في أحد المصارف ومدى مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي.

### **هدف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. التعرف على تركيبة الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
٢. تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

## منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري للبحث مستعيناً بالمراجع العلمية العربية والأجنبية المتوافرة في الكتب والمجلات التي يستعان بها في هذا المجال . ثم تعزيز الجانب النظري بجانب تطبيقي من خلال الزيارات الميدانية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار والإطلاع على مخرجات نظامه المحاسبي .

ووصولاً إلى أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مباحثين وهما:  
المبحث الأول: ملائمة مخرجات النظام المحاسبي الموحد في المصارف بوصفها مدخلات لنظام المحاسبة القومية.

المبحث الثاني: إعداد الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار .

## ملائمة مخرجات النظام المحاسبي الموحد في المصارف بوصفها مدخلات لنظام المحاسبة القومية

من المعروف أن النظام المصرفي - شأنه شأن أي نظام يتكون من مجموعة من الأجزاء (هي مجموعة المصارف) التي تعمل معاً من خلال علاقات التبادل والترابط حسب قواعد وإجراءات محددة لتحقيق هدف أو أهداف معينة .

وتتحدد ماهية كل جزء في النظام المصرفي بـ تبعاً لمجموعة من الاعتبارات هي:

- طبيعة النشاط الذي يزاوله الجزء .
- انعكاسات النشاط على مصادر الأموال ومنافذ استثمارها لدى كل جزء .
- وعلىهأفلاء النظام المصرفي يتم تحديدها في عدد من المجموعات ، ضمن كل منها عدداً من المصارف التي تمارس نشاطاً متماثلاً التي لا تختلف فمواردها المالية وأوجه استثمارها .

فهناك مصارف وظيفتها إصدار النقد والإشراف على النظام المصرفي ككل ، وأخرى تتلقى ودائع العملاء وتقوم باستخدامها في عدد من المنافذ ، وثالثة لا تعتمد على أموال الغير في نشاطها بل تقوم في الأساس على استثمار مواردها الخاصة، ويقصد بالأولى بنوك الإصدار (المصارف المركزية) وتعني الثانية المصارف التجارية، وأخيراً تأتي المصارف المتخصصة.

والمصارف المتخصصة تعرف بأنها المؤسسات التي تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تمويلها، فشروط قروضها تتعدد بمصادر أموالها تكون بصورة رئيسية من القروض الطويلة الأجل

وبشروط ميسرة من الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية (الحوراني، ١٩٧٩، ١٢٣).

من هنا تختلف المصارف المتخصصة Specialized Banks عن المصارف التجارية Commercial Banks في أن المصارف التجارية هي المصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع توضع عند طلب أصحابها أو بعد أجل منتف علىه (لا يزيد عن سنة)، فضلاً عن منح القروض أو القيام بعمليات استثمار في الأوراق المالية أو منح تسهيلات التموانية بفائدة (الصعيدي، ١٩٨٩، ٨٩).

تؤدي المؤسسات المالية دوراً مهماً في المجتمع ، اذ تقوم بتجميع الأرصدة الفائضة عن حاجة منشأة الأعمال أو الدولة أو الجمهور، ثم تقوم بتوظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي ، وأما أهم المجموعات الفرعية للمؤسسات المالية فهي

(Fredc, 1989, 5)

١. المصارف التجارية.
٢. المصارف المتخصصة.
٣. منشآت التوفير.
٤. منشآت الاستثمار.
٥. جمعيات القروض والادخار.
٦. شركات التأمين.
٧. المنشآت المالية الدولية .
٨. منشآت الوساطة المالية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف قانون المصارف بأنه أي منشأة حصلت على تصريح للقيام بإعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أم من حكومة الولاية التي يجب توافرها لمباشرة هذه الوظائف، وتعيين الحكومة مفتشين للتحقق من توافر هذه الشروط ، غير أن بعض البلدان كالملكة المتحدة ومصر لم تتضمن تشريعاتها تعريفاً للمصارف، وأما قيامها بالعمليات المصرفية فإن الأنظمة القوانين الخاصة بالمصارف المختلفة تحدد ذلك ، حيث قسم قانون المصارف إلى نوعين مصارف تجارية ، وأخرى غير تجارية وتضم المصارف التجارية كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتتجاوز سنة ، أما المصارف غير التجارية فهي المصارف التي يكون عملها الرئيس التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاتها الأساسية (إسماعيل، ١٩٨٩، ١٨).

وقد بلغت التطورات في هيكل الجهاز المالي في العراق مكانتها بصدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي تم بموجبه تأميم المصارف العامة في العراق وتأسيس المؤسسة العامة للمصارف للإشراف عليها وتنظيم أعمالها، وتناثر عملية التأميم عملية أخرى لأنقل أهمية عنها هي دمج المصارف التجارية ليصبح عددها أربعة مصارف تجارية ترتبط بالمؤسسة العامة للمصارف، وهذه المصارف هي

مصرف الرافدين، البنك التجاري العراقي بنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد ، وفي سنة ١٩٧٠ ألغيت المؤسسة العامة للمصارف وتمت عملية دمج أخرى للمصارف التجارية فأصبح في العراق مصرفان تجاريان فقط هما مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي، وفي سنة ١٩٧٤ ، أدمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين (محمود، ١٩٨٥، ٥٤).

من المعروف أن النظام المحاسبي الموحد ليس فرعاً جديداً من فروع المحاسبة بل هو حفة من حلقات تطورها ، بحيث أن البيانات والمعلومات التي يوفرها تتعدى من حيث الجهات المستهدفة احتياجات الوحدة الاقتصادية لتشمل أطرافاً أخرى أبرزها أجهزة التخطيط الاقتصادي وأجهزة إعداد الحسابات القومية والأجهزة الضريبية (الواعظ، ١٩٩٠، ٩).

طبق النظام المحاسبي الموحد في العراق من لدن المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج والمنشآت التابعة لها اعتباراً من السنة المالية ١٩٧٢ إذ جرى إعمامه بعده بمحض قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٣٨٠ في ١٩٧٩/٤/٥ وبطبيقه اعتباراً من ١٩٨٢/٢/١ على وحدات القطاع الاشتراكي جميعاً عدا القطاع المصرفي وشركات التأمين (ديوان الرقابة المالية، ١٩٨٥، ٩، ١٣-٥).

وهذا ما دعى الباحثين إلى تكثيف جهودهم في سبيل اقتراح تطبيق النظام المحاسبي الموحد في القطاع المصرفي (محمود، ١٩٨٥، ٥١).

وقد سوغت بعض الدول عدم تطبيقها للنظام المحاسبي الموحد بعدة أسباب منها (فضالة، ١٩٨٦، ٥٠):

أولاً - اختلاف طبيعة النشاط في وحدات المصارف عن طبيعة النشاط في الوحدات الملزمة بتطبيق النظام، فقد طبق النظام على الوحدات الاقتصادية التي تزاول النشاط الصناعي والتجاري والزراعي جميعاً واستثنى في التطبيق المصارف ووحدات التأمين، وذلك لأن هذه الوحدات تمتاز بمعالم ولامح معينة يتسم بها نشاطها ، وهذه المعالم لأنجد لها منبعاً في الوحدات الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام ، ويترسم نشاط المصارف بخصائص خاصة به لأنهم الوسطاء الماليين ، إذ يقوم بعمل مصرفي بحت يتركز في الحصول على ودائع وحسابات جارية للأفراد وخصص أوراق تجارية لهم ومنح قروض وسلفيات بمقابل معين ثم صرف ما يستحق للأفراد من حساباتهم وودائعهم الجارية ، وبذلك تنشأ لهذا النشاط بنود محاسبية معينة مثل "اوراق تجارية مخصوصة" وقروض وسلفيات.

ثانياً- تختلف مسميات البنود المحاسبية الواردة في الدليل المحاسبي بال نظام عن البنود المحاسبية الخاصة في المصارف.

إن الإطار للدليل المحاسبي الموحد يحتوي على بنود محاسبية إجمالية معينة خاصة بحسابات الميزانية أو بحسابات النتيجة او بالحسابات الخاصة بالمرافقـات المختلفة، ولا نجد لبعض هذه البنود مكاناً في وحدات المصارف ومن أمثلة ذلك

البنود الآتية:المشروعات تحت التنفيذ ، المخزون،مشتريات بغرض البيع ..... الخ وتحتوي هذه البنود على بنود تفصيلية لا تتطبق على وحدات المصارف وفي الوقت نفسه هناك بنود مالية رئيسة وفرعية في حسابات وحدات المصارف غير موجودة في الدليل المحاسبي، ومن أمثلة ذلك البنود الآتية (فضالة، ١٩٨٦، ٥١).

#### الموجودات

١. اوراق تجارية مخصوصة

٢. ذهب

٣. صكوك وحوالات مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل

٤. أدون على الخزانة

#### المطلوبات

١. صكوك وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع.

٢. مبالغ مقرضة من البنك المركزي

٣. التزامات تجاه العملاء نظير اعتمادات مفتوحة بالعملات الأجنبية

٤. التزامات عرضية

ثالثاً - اختلاف الأسس والقواعد المحاسبية الخاصة بتقييم الأصول والالتزامات الواردة في النظام عنها في وحدات المصارف.

لقد احتوت الأسس والقواعد المحاسبية الواردة في النظام على مفاهيم خاصة بالبنود الواردة بالدليل المحاسبي ، ومن ثم لانجد أي مفاهيم في النظام يمكن أن ينطبق عليها تقديم بعض الأصول والالتزامات الواردة بحسابات المصارف التي تتبع من النشاط المتميز لهذه الوحدات .

رابعاً - اختلاف عرض القوائم والحسابات الختامية ومحوياتها الواردة في النظام على عرض القوائم والحسابات الختامية ومحوياتها الخاصة بوحدات المصارف.

هذا وتتمثل الحسابات والقوائم الواردة في النظام في الآتي (فضالة، ١٩٨٦، ٥٢):

١. الميزانية.

٢. قائمة الاستخدامات والموارد.

٣. حساب العمليات الجارية.

٤. حساب الإنتاج والمناجرة.

٥. حساب الأرباح والخسائر.

٦. الموازنة النقدية .

ويتبين من نماذج الحسابات والقوائم الختامية في المصارف التجارية والمصارف العقارية والمصرف الصناعي مدى اختلاف المسميات الموجودة في

هذه النماذج عن المسميات المحاسبية في الحسابات والقوائم الختامية في النظام، كما أن عرض هذه النماذج يختلف عن عرض الحسابات والقوائم الموضحة سابقاً.  
**خامساً - اختلاف عرض ومحفوبيات "الموازنة التخطيطية الواردة في النظام عن الموازنة الخاصة بوحدات المصارف".**

أشار النظام إلى أن الوحدة الاقتصادية ملزمة بإعداد موازنة تخطيطية تتضمن ثلاثة موازنات فرعية هي:

١. الموازنة العينية
٢. الموازنة المالية
٣. الموازنة النقدية

وأورد النظام بعض القواعد الخاصة بإعداد الموازنات، كما أورد نماذج معينة تحتوي على بنود تقييد في استخراج المعلومات المطلوبة بهدف الوصول إلى معانٍ خاصة بتوضيح مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي والقيمي.

ولو أخذنا الإنمادج الوارد في النظام والخاص بالإنتاج والقيمة المضافة، لوجدناه يحتوي على بنود معينة تخص قيمة الإنتاج الإجمالي للوحدة وأخرى تخص المستلزمات السلعية والخدمية لها وثالثة توضح كيفية توزيع القيمة المضافة.

وعلى الرغم من أن الإطار العام لكيفية الوصول إلى القيمة المضافة الذي يتركز في طرح مستلزمات الإنتاج للوحدة من إجمالي الإنتاج واحد في الوحدات الاقتصادية جطبيتها في ذلك وحدات قطاع المصارف إلا أنه يوجد اختلاف في البنود الخاصة بالإنتاج ومستلزمات الإنتاج وبين الوحدات التي تطبق النظام ووحدات قطاع المصارف .

ويرى آخرون (محمود، ١٩٨٥، ١٠٩) أنه على الرغم من تلك الأسباب التي توسيع عدم تطبيق النظام إلا أن ممارسة الجهاز المصرفي لعملياته بمعرض عن خطة التنمية يعد تقسيراً في النظام. إذ إن الجهاز المصرفي ادى دوراً أساسياً فيما يأتي: (الشمام، ١٩٧٥، ١٦٢)

**أولاً -** في البيانات والمعلومات التي يقدمها لأجهزة التخطيط عن حجم المدخرات موزعة حسب القطاعات الاقتصادية وكذلك حجم الطلب على القروض المصرفية بأنواعها المختلفة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فضلاً عن الأغراض التي تستخدم بها تلك القروض والقروض الخاصة بتمويل التجارة الخارجية سواء للاستيراد أم للتصدير والقروض الزراعية والأغراض المختلفة في استخدامها والقروض الصناعية ومجالات استخدامها وكذلك القروض العقارية.

**ثانياً -** تعد البيانات والمعلومات التي يقدمها الجهاز المصرفي لأجهزة التخطيط باللغة الأهمية، لكونها ركيزة أساسية لتخطيط الاقتصاد على المستوى القومي وهو الجانب المالي المتمثل في التدفقات المالية بين قطاعات المجتمع ، فضلاً عن الخطة الإنتمانية بمستوياتها المختلفة ضمن أهم البيانات التي يحتاج إليها

- المخطط المالي وإعداد جدول التدفقات النقدية للقطاعات المرغوب التعرف على أوجه نشاطها المالي وعلى مستوى عال من التفصيل.
- ثالثاً تعد الموازنة التخطيطية انسب أداة تجأ إليها الإدارية لتحقيق وظائفها سواء أكانت الوحدة الاقتصادية تعمل في المجال الصناعي أم الزراعي أم الخدمي سواء أكانت تابعة للقطاع الاشتراكي أم القطاع الخاص .
- ويؤيد البعض (Willsonore, 1960, 208) استخدام الموازنة التخطيطية في المنشآت المالية بحيث يصبّح في أمكن كل مصرف تحقيق الرقابة ولا سيما على المصارف الإدارية وذلك باستخدام الموازنات التي تلبي الاحتياجات الآتية:
١. التعرف المسبق على المشاكل.
  ٢. تحقيق الرقابة الفعالة.
  ٣. تحقيق رقابة الجهاز المالي على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الاشتراكي ولكي يتمكن المصرف من إعداد موازنات تخطيطية يتطلب الأمر معرفة الموازنات التخطيطية للوحدات الاقتصادية المتعاملة معه وذلك للوفاء بمتطلبات تنفيذ تلك الخطط.
  ٤. الإسهام الفعال للجهاز المالي في تمويل خطة التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار الأموال لفائدة لدى بعض الوحدات الاقتصادية وإقراضها لوحدات تحتاج لتلك الأموال.

بما أن المصادر من المؤسسات المالية الوسيطة التي تشكل جزءاً مهماً من الهيكل الاقتصادي للبلاد ، لذا تتطلب معاملة خاصة عند تقويم خدماتها لأغراض الدخل القومي بسبب طبيعة العمليات المالية التي تمارسها هذه المؤسسات التي تجعل من الصعب معرفة علاقة الإنتاج والدخول المتولدة فيها بالإنتاج والدخول الناجمة في القطاعات الأخرى، فضلاً عن صعوبة قياس آثارها من مجموع الناتج القومي أو الدخل القومي فمن الصعب جداً تحديد الناتج في القطاع المالي تحديداً علمياً ينسجم ومفهوم الدخل القومي، قد حاولت عدة دول تقادياً هذه المشكلة بطريق مختلفة، فألمانيا مثلاً هي في تقدير دخلها القومي للفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية عندما احتسبت الدخل القومي بطريقة الدخل من دون توزيع الناتج حسب الصناعات المختلفة لما بريطانيا كانت تحتسب إسهامات القطاع المالي في دخلها القومي معتمدةً على سجلات المصارف والبنوك ، أي إن الرقم المعطى كان كمية سالبة (بمعنى إن الفوائد المستلمة من البنوك هي دخول عناصر إنتاج متولدة من قطاعات أخرى غير القطاع المالي ، وهي غالباً ما تكون أكبر من دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المالي "الرواتب والأجور، الفوائد المدفوعة للمودعين، صافي الإيجار، الإرباح" ، فإن صافي دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المالي أي الفرق بين الاثنين " حسب حسابات المصارف سيكون سالباً. وبعبارة أخرى لو اعتمدنا على سجلات البنوك لمعرفة القيمة المضافة في القطاع المالي ، فلنحصل على قيمة مضافة سالبة تجعل من لا مصارف

عبياً على الدخل القومي بدلاً من أن تكون إسهاماً فيها، وهذا بطبيعة الحال أمر غير منطقي). أما استراليا فقد حذفت القطاع المصرفي من دخلها القومي للفترة ١٩٠١ - ١٩٣٨.

إن الأمثلة التي أوردناها لم تكن حلّاً للمشكلة بل تهرباً منها، وكان لابد من إيجاد طريقة صحيحة تحتسب بمحاجتها إسهامات القطاع المصرفي في الدخل القومي (هاشم، جواد، ١٩٧٢، ١١)

اتخذت اللجنة الرئيسية التي أعدت تطبيق النظام المذكور على المصادر وشركات التأمين بناءً على توصيات اللجنة الفرعية التي شكلتها لدراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على المصادر وشركات التأمين التي أوصت بوضع نظام محاسبي خاص لقطاع المصادر وشركات التأمين بالنظر لخصوصيات الأعمال التي تمارسها المصادر وشركات التأمين واختلاف أنظمتها عن المنشآت من حيث طبيعة الخدمات المقدمة وأسلوب إنجاز المعاملات اليومية مما يقضي بإبراز نشاطها بشكل مستقل (وزارة المالية، ١٩٩٢، ٥). فقد طبق النظام المحاسبي الموحد على قطاع المصرفي في العراق عام ١٩٨٨، وكان الهدف الأساس من تطبيقه هو الربط بين حسابات المصادر والحسابات على المستوى القومي.

### إعداد الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المحاسبة على نطاق وحدة معينة أو مشروع تهتم بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط الذي تمارسه ، لتحقيق غرض معين. وتختلف الوحدات باختلاف النشاطات (خدمي، زراعي، صناعي)، فهذه الوحدات تخضع لمنهج محاسبي لها مستوى الوحدة ، فيشكل هذا النشاط الوحدة المحاسبية بالنسبة للمحاسبة التقليدية. أما في المحاسبة القومية فالوحدة المحاسبية لها هي المجتمع أو الدولة بمجموعها وبحدودها الجغرافية ، وتضم هذه الوحدة المحاسبية الكبيرة الوحدات كافة من الأفراد و الشركات بمختلف أنواع الأنشطة التي تضمنها مهما كانت عائدية ملكيتها للدولة أو الأفراد تشكل الوحدات المحاسبية مفردات المحاسبة القومية . (الجاوي والطائي، ١٩٨٣، ١٦١)

تعددت تعاريف المحاسبة القومية بتنوع المهتمين بدراستها من ناحية وتعدد الأهداف الرئيسية في وضع نظام للحسابات القومية من ناحية أخرى ، واعتمد البعض في تعريفه للمحاسبة القومية على المفهوم الواسع للمحاسبة بقولهم "المحاسبة القومية هي ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذي يهتم بقياس وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية ، بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط على فترات دورية، وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات وترشيد السياسات القومية ، فهي منهج محاسبي يهدف إلى إعطاء مضمون علمي وبشكل منطقي متماشٍ للأفكار الاقتصادية القومية وبأي درجة من الأجمال والشمول مرغوب فيها".(الشيرازي، ١٩٧٢، ٤)

وعرفها آخرون بأنها "العلم الذي يقوم على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية والذي يقوم بتسجيل وعرض وتلخيص البيانات الإحصائية في مجموعة من الدفاتر والسجلات والقوائم المحاسبية ، وذلك عن النشاطات الاقتصادية التي تمت في الدولة خلال فترة مالية معينة وذلك بغرض توفير البيانات التي تساعد القائمين على إدارة الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية . (ندا، ١٢، ١٩٩٠)

مما سبق يتبيّن أن المحاسبة القومية تتكون من مجموعة حسابات وقوائم وجدائل تعد وفقط مزيج من الأصول الاقتصادية والمحاسبية ، كما أنها تقوم بإيضاح العلاقات الاقتصادية سواء بين النشاطات أو بين الإجماليات القومية، وواضح أن هذين التعريفين لم يتعارضا لنشاط الوحدة المحاسبية.

والحسابات القومية من وجهة نظر دائرة الحسابات القومية العراقية "عبارة عن عرض وتحليل النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وبيان مدى مساهماتها في خلق القيمة المضافة وتوفير دخول لعناصر الإنتاج التي تساهم بصورة مستمرة في العملية الإنتاجية".(وزارة التخطيط، ١٩٨٣، ١)

والحسابات القومية من وجهة نظر النظام المحاسبي الموحد "هي أداة للمتابعة الاقتصادية لتنفيذ الخطة ، وذلك بالحصول على البيانات الخاصة بما يتم تنفيذه في مختلف القطاعات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية وكذلك الوحدات الاستهلاكية والاستثمارية وعلى مستوى الجزر (مستوى الوحدة الاقتصادية) بغضون تجميعها وعرضها على المستوى القومي" (ديوان الرقابة المالية، ١٩٨٥، ٤٦٣-٤٦٤)

يتضح من التعريفين السابقين أن نطاق الوحدة المحاسبية قد أخذ خصوصية معينة تتضح من خلال تعريف دائرة الحسابات القومية في العراق الذي حدد نطاق الوحدة المحاسبية على مستوى المنشأة، في حين تناولها النظام المحاسبي الموحد على كل من المستوى القومي ومستوى الوحدة الاقتصادية ، لهذا فإن الحسابات القومية على مستوى الوحدة الاقتصادية هي قياس وتوصيل نتائج النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وفقاً للمنهج المحاسبي القومي في ضوء الأصول الاقتصادية والمحاسبية التي يخضع لها ولشرح العلاقات الاقتصادية للإجماليات القومية باعتبار أن الوحدة الاقتصادية هي البنية الأساسية في بيان الحسابات القومية على مستوى المؤسسة والمستوى القطاعي والمستوى القومي بوصفها مستويات تعبر عن نطاق الوحدة المحاسبية في المحاسبة القومية ، كما تمثل حلقة الربط بين محاسبة الوحدة ومحاسبة المجاميع (الجليلي واللاوند، ١٩٨٨، ٢٥٢-٢٥٣)

يتضح مما سبق أن حسابات المحاسبة القومية وقوائمها في الوحدة المحاسبية تبدأ من حيث ينتهي النظام المحاسبي المالي للوحدة المحاسبية ، فمدخلات هذه الحسابات والقوائم هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي ، ومخرجاتها عبارة عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في الإجماليات القومية والثروة القومية.

إن الدخل القومي يعني بصفة عامة المجموع الصافي من السلع والخدمات التي ينتجهما قطر معين خلال سنة في الغالب ، ولكي يقاس أو يحسب هذا المجموع

يمكن أن ينظر إليه من ناحية السلع والخدمات المنتجة نفسها ، وتوصف هذه النظرة أيضاً بأنها من ناحية الإنتاج أو من ناحية القيمة المضافة Value Added في العملية الإنتاجية، وبموجبها يتم تقدير الناتج القومي والدخل القومي بجمع القيم التي تضيفها كل صناعة أو نشاط اقتصادي إلى قيمة إجمالي الإنتاج، وحقيقة الامر أن مدخلات كامل الإنتاج هي التي تقيس مجموع القيم المضافة أو مجموع الإنتاج من السلع والخدمات داخل القطر الذي يوصف بالناتج المحلي . (عزيز، الطعمة، ٣٥-٥٨)

من خلال ما سبق، نلاحظ أن مجموع القيم المضافة في داخل القطر التي تؤلف الناتج المحلي والتي هي مجموع المنتجات (من السلع والخدمات) في القطر المعين، تؤلف في الوقت نفسه مجموع مدخلات العوامل المستحصلة في كل صناعة أو مشروع، وتمثل من حيث الأساس مجموع القيم المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

من هنا فإن القيمة المضافة تتالف من الأجر والرواتب والإيجار والفائدة والربح الذي يحصل عليه العاملون بعملهم أو بخدمات عوامل الإنتاج العائدة لهم . (عزيز، الطعمة، ٥٨)

وفيما يأتي الحسابات القومية على مستوى الوحدة الاقتصادية:  
أولاً - كشف القيمة المضافة وكشف توزيعها.  
ثانياً - حسابات العمليات الجارية.

#### أولاً - كشف القيمة المضافة وكشف توزيعها

يعد هذان الكشفان من البيانات التي تقوم الوحدة الاقتصادية بإعدادها لأغراض الحسابات القومية حتى تتمكن الأجهزة التخطيطية العليا من خلال تجميع هذه الكشوفات لقطاعات كافة من تحديد إجمالي القيمة المضافة وكيفية توزيعها على مستوى القطر.

وكشف إجمالي القيمة المضافة بسعر السوق يساوي إيرادات الإنتاج بسعر البيع ناقصاً مستلزمات الإنتاج (حسابات ٣٢-٣٥)، ولأجل التوصل إلى إجمالي القيمة المضافة بسعر الكلفة يتم طرح الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المنتج من الناتج وتضاف الإعانت التي حصل عليها المنتج نتيجة لقرارات حكومية لبيع الإنتاج بأقل من قيمته.

ويرى البعض أن القيمة المضافة على المستوى لا قومي تعني الناتج المحلي الإجمالي، من هنا تتوزع بين الجوانب الآتية:  
١. الرواتب والأجراء النقدية والمزايا العينية المتعلقة بها.  
٢. صافي الفوائد.  
٣. صافي إيجارات الأراضي.  
٤. الاندثارات.

والمتبقي هو الأرباح التي تمثل المستوى القومي مجموع الادخار في القطر .  
 (الواضع، ١٩٩٠، ٤٣٣)، وتتجذر الإشارة هنا إلى أن الأرباح نوعاً موزعة و تتمثل بعناصر القيمة المضافة ومحتجزة وهي عنصر من عناصر الادخار.  
 ترتبط القيمة المضافة بإنجاحية الوحدة الاقتصادية التي يمكن استخدامها اداة لتقدير اداء الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، فهي تعطي موشراً لمدى مساهمة الوحدة في خلق الدخل والناتج القومي . (الحبيطي وآخرون، ٢٠٠٥ ) .

يُقْدِمُ إِلَى كَشْفِ القيمة المضافة فِي نَهَايَةِ السَّنَةِ المَالِيَّةِ ، أَيْ عَنْدَ إِعْدَادِ الحِسَابَاتِ الْخَتَمِيَّةِ ، وَيَتَمُّ اسْتِخْرَاجُهُ اسْتِنَادًا إِلَى تَبْوِيبِ النَّظَامِ الْمَحَاسِبِيِّ الْمُوَحدِ الْخَاصِ بِالْإِبْرَادَاتِ وَالْمَصْرُوفَاتِ ، وَفِيمَا يَأْتِيُ الْكِشْفَاتُ الْمَلْحَقَةُ وَالْمَسَاعِدُ فِي احْتِسابِ الْإِنْتَاجِ الإِجمَالِيِّ فِي قَطَاعِ الْمَسَارِفِ (دِيْوَانُ الرَّقَابَةِ الْمَالِيَّةِ ، ١٩٩٢، ٥٧)

# الجدول ١

## كشف توزيع القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

التفاصيل	رقم الدليل
١. تعويضات المشغلين.	
أ. رواتب وأجور	٣١
ب. مزايا عينية	
ت. تجهيزات العاملين	٣٢٦
٢. فائض العمليات.	
أ. صافي الفوائد المدفوعة (وتحسب لشركات التامين فقط).	٤٦١-٣٦١
ب. صافي إيجارات الأراضي (إن وجدت)	
ت. صافي الإرباح	
٣. الاندثارات السنوية.	٣٧
القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الانتاج	

## الجدول ٢ كشف القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

التفاصيل	رقم الدليل
١. قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج: أ. العمولات ب. رسم الخدمة المحاسب. ت. الإيرادات الأخرى	٤٣ / ٤٩
٢. قيمة مستلزمات الإنتاج: أ. المستلزمات السلعية. ب. المستلزمات الخدمية. ت. مصروفات العمليات المصرفية.	٣٢ ٣٣ ٣٤
٣. القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج <sup>١</sup> نافضا - الرسوم والضرائب غير المباشرة زائدا - الإعانات.	
٤. القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج. قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف.	

المصدر: وزارة المالية ، لجنة النظام المحاسبي الموحد للمصرف وشركات التأمين، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٩٢ .

### ثانياً - حسابات العمليات الجارية

يمثل هذا الحساب النتيجة للموارد والاستخدامات ، وينقسم إلى مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى حساب الإنتاج الذي يعبر عن النشاط الإنتاجي للوحدة بحيث يبين الموارد المتأتية من هذا النشاط والأعباء التي تحملها الوحدة لتحقيق تلك الموارد ويمثل رصيد المرحلة الأولى فائض العمليات . أما المرحلة الثانية فتمثل حساب الدخل والتخصيص (الدخل القابل التصرف به )، اذ يبين في جانب الإيرادات، فضلا عن فائض العمليات الجارية الإيرادات التي تحققت من النشاطات الفرعية أو العرضية التي لا تنتهي كالنشاط الإنتاجي للوحدة الاقتصادية : أما جانب الاستخدامات فيوضح كيفية التصرف بالفائض المتولد من النشاط الإنتاجي وغير الإنتاجي كما يتضمن الحسابات المقابلة لمطابقة الرصيد مع رصيد حساب الأرباح والخسائر .

ويمثل رصيد هذه المرحلة الفائض القابل للتوزيع ويأخذ الشكل الآتي:

**الجدول ٣**  
**حسابات النتيجة (حساب الارباح والخسائر)**

رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب
٤٣	إيراد النشاط الخدمي	٣١ ٣٢ ٣٣	رواتب وأجور مستلزمات سلعية مستلزمات خدمية
٤٤	إيراد العمليات المصرفية	٣٤	مصاروفات العمليات المصرفية
٤٥	إيرادات العمليات التأمينية	٣٥	مصاروفات العمليات التأمينية
٤٦	إيراد الاستثمار	٣٧	الاندثار
		فائض العمليات الجار (المرحلة الاولى)	
٤٨	فائض العمليات الجارية(المرحلة الأولى)	٣٨	المصاروفات التحويلية
٤٩	الإيرادات التحويلية	٣٩	المصاروفات الأخرى
٤٩١	الإيرادات الأخرى	٣٩١	مصاروفات سنوات سابقة
٤٩٢	إيرادات سنوات سابقة	٣٩٢	مصاروفات عرضية
٤٩٣	إيرادات عرضية	٣٩٣	مصاروفات رأسمالية
		فائض قابل للتوزيع(صافي الربح) المرحلة الثانية	

وعند قيام الباحثان بالإطلاع على السجلات والحسابات الختامية المعدة عن سنة ٢٠٠٤ في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تبين إن تركيبة الحسابات القومية لمصرف عن تلك السنة يمكن عرضها كما يأتي:  
**أولاً حساب العمليات الجارية :** إن هذا الحساب يقابل حساب الإنتاج وحساب التخصيص على المستوى القومي ، وهو يمثل النتيجة للموارد والاستخدامات وينقسم إلى مرحلتين:

تتضمن المرحلة الأولى أو القسم الأول إيرادات العمليات المصرفية الـ **ـ** التي تشمل مبالغ الإيرادات التي يحصل عليها المصرف لقاء تقديم الخدمات المصرفية وهي:

١. فوائد القروض الممنوحة.
٢. عمولات مصرفية أخرى.
٣. مبيعات مطبوعات مصرفية.
٤. عمولات وثائق التأمين.

فضلا عن انها تبين الأعباء التي تحملها المصرف لتحقيق تلك الإيرادات ويتمثل رصيد المرحلة الأولى من حساب فائض العمليات الذي يدخل في كشف القيمة المضافة.

بـ. أما المرحلة الثانية فتمثل حساب الدخل والتخصيص (الدخل القابل للتصرف به)، افبین في جانب الإيرادات ، فضلا عن فائض العمليات الجارية للإيرادات التي تحقق من النشاطات الفرعية أو العرضية التي لاتتعلق بالنشاط المصرفي، أما جانب الاستخدامات فيوضح كيفية التصرف بالفائض أو العجز المتولد من النشاط الجاري وغير الجاري كما يتضمن الحسابات المقابلة الخاصة بالفوائد والإيجارات المحسوبة، وذلك لمطابقة الرصيد مع حساب الأرباح والخسائر ويأخذ الشكل الآتي :

#### الجدول ٤ كشف العمليات الجارية لسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل	البيان	٢٠٠٤
٤٤	إيراد النشاط الجاري	٧٧٩٣٦٣٧١٩
٤٦	إيرادات العمليات المصرفية	١٤١١٠١١٤٢٧
	إيرادات الاستثمار	<u>٢١٩٠٣٧٥١٤٦</u>
	<u>ينزل: مصروفات النشاط الجاري</u>	
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١١١٣٧٩٩١٣
٣٧	الإندثارات والاطفاء	٥٥٤٨٩٥٧٥
٣٣/٣٢/٣١	المصروفات الإدارية	<u>٤٣٢٣٩٨٨٧١</u> <u>٥٩٩٢٦٨٣٥٩</u> <u>١٥٩١١٠٦٧٨٧</u>
	<u>فائض العمليات الجارية</u>	
	<u>تضاف الإيرادات التحويلية والأخرى</u>	
٤٣	إيرادات النشاط الخدمي	٢٥٣٩٥٦١
٤٩	الإيرادات الأخرى	<u>٢٧٩٥٧٠٧٣</u> <u>٣٠٤٩٦٦٣٤</u>
	<u>تنزيل المصروفات التحويلية والأخرى</u>	
٣٨	المصروفات التحويلية	٤٤٨٣٤٤٢٥
٣٩	المصروفات الأخرى	٦٥٧١٦٨٣ ٥١٤٠٦١٠٨ <u>١٥٧٠١٩٧٣١٣</u>
	<u>الفائض</u>	
	<u>يزع كما يأتي:</u>	
	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	١٧٥١٨٤٢٥٣
	تخصيصات ضريبية	١٢٨٤٥٧٥٧٠
	الاحتياطي القانوني لرأس المال (بموجب قانون البنك المركزي العراقي)	٢٥٣٣١١٠٩٨ <u>١٠١٣٢٤٤٣٩٢</u> <u>١٥٧٠١٩٧٣١٣</u>

المصدر: التقرير السنوي في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ٢٠٠٤

**كشف القيمة المضافة :** يتم أعداد هذا الكشف في نهاية السنة المالية عند إعداد الحسابات الختامية، ويتم استخراجها استناداً إلى تبويض النظام المحاسبي الموحد الخاص بالإيرادات والمصروفات (الموارد والاستخدامات) والحسابات المقابلة ، ويلاحظ في هذا الكشف إمكانية عرض التسويات اللازمة لإظهار المفاهيم القومية المنقولة مع الحسابات القومية في المصرف العقاري حيث يتضمن ما يأتي:

**الجدول ٥**  
**كشف توزيع القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١**

رقم الدليل المحاسبي	البيان	(المبالغ بالدنانير) ٢٠٠٤
٣١	١. تعويضات المشغلين. أ. رواتب وأجور ب. مزايا عينية - تجهيزات العاملين	٢٨٥٨٥٦٩٩٩ ٧٧٥٠ _____ ٢٨٥٩٣٤٤٩٩
٤٦١ - ٣٦١	٢. فائض العمليات. صافي الإرباح ٣. الانبعاثات السنوية والاطفاء.	١١٦٦٢٦٩٨ ٥٥٤٨٩٨٧١ _____ ٣٥٣٠٨٧٠٦٨
٣٧	القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج	

**الجدول ٦**  
**كشف القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ (التقرير السنوي، ٢٠٠٤، ٣٩)**

رقم الدليل المحاسبي	البيان	(المبالغ بالدنانير) ٢٠٠٤
٤٤٧	١. قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج: أ. العمولات ب. رسوم الخدمة المحاسب. ت. إيرادات الأخرى	٢٦٢٢٠٢٢٢٢ ٢٥٩٥٢٦٥٨٦ ١٤٠٦٤٥٠١ _____ ٥٣٥٧٩٣٤٠٩
٤٣/٤٩	٢. قيمة مستلزمات الإنتاج: أ. المستلزمات السلعية ب. المستلزمات الخدمية	٢٥٠٤١٤٩٢ ١١٤٧٧٠٩٢٤ _____
٣٢	٣. القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج (٢-١) نافقا - الرسوم والضرائب (غير المباشرة) زيادة - الإعلانات	١٣٩٨١٢٤١٦ ٣٩٥٩٨٠٩٩٣ ٤٣٨٦١٦٧٥ ٩٦٧٧٥٠ _____ ٣٥٣٠٨٧٠٦٨
٣٣	القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.	

### الجدول ٧ كشف مكونات رسم الخدمة المحتسب للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	البيان	٢٠٠٤ (المبالغ بالدينار)
٤٤٢	١. الفوائد المقوضة	
٤٤٢١	إيرادات القروض الداخلية والتسليفات	
٤٤٢٢	فوائد القروض الممنوعة	
٤٤٢٣	فوائد الحسابات الجارية المدينة	
٤٤٢٣١	إيراد قطع وتحصيل الأوراق التجارية	
٤٤٢٤	فوائد الكبباليات والحوالات المخصومة	
٤٤٣	فوائد التسليفات	
٤٤٣٣	عمولات الحوالات	
٤٤٣٣	فوائد تأخير تسديد الحوالات المبتعدة	
٣٤٢	٢. الفوائد المدفوعة	
٣٤٢١	الفوائد المصرفية المدفوعة	
٣٤٢٢	فوائد حسابات التوفير	
٣٤٢٣	فوائد الودائع الثابتة	
٣٤٢٣	فوائد الاقتراض الداخلي	
٣٤٢٩	فوائد ودائع بالعملة الأجنبية	
رسم الخدمة المحتسب (١-٢)	١٢٠٢٠٩	
٣٦٥٨٦١٤٧٠	٣٨٤٦٦٦٢٤	
٣٤٢١	٤٣٦٧٥١١٨	
٣٤٢٢	٢٤١٩٣١٤٢	
٣٤٢٣	_____	
٣٤٢٩	١٠٦٣٣٤٨٨٤	
رسم الخدمة المحتسب (١)	٢٥٩٥٢٦٥٨٦	

### الجدول ٨ كشف بالعمولات المقبوضة للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	البيان	٢٠٠٤
٤٤٢	إيرادات القروض الداخلية والتسليفات	
٤٤٢٣	إيراد قطع وتحصيل الأوراق التجارية	
٤٤٢٣٢	عمولة الحوالات المخصومة	
٤٤٣	عمولات الحوالات	
٤٤٣١	عمولة الحوالات الداخلية	
٤٤٥	إيرادات خطابات الضمان	
٤٤٥١	عمولة خطابات الضمان الداخلية	
٤٤٧	عمولات مصرفية متعددة	
٤٤٧١	عمولة إصدار السفاجة واعتماد الصكوك	
٤٤٧٣	عمولة التوسط لبيع الأسهم والسنادات عمولة	
٤٤٧٩	مصرفية أخرى	
إجمالي العمولات المقبوضة	١٣٣٧٠٤٥٠	
٥٠٤٧٣٩٤٩	_____	
٦٣٧٠٨٤٥٥	_____	
٨٢٠٦١٦٧٥	_____	
٩٤٤٤٨٣٦	_____	
٤٣١٤٢٩٥٧	_____	
١٣٤٦٤٩٤٦٨	_____	
٢٦٢٢٠٢٣٢٢	_____	

### الاستنتاجات والتوصيات

- انتهى الباحثان من خلال هذه الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:
١. اختلاف طبيعة النشاط في وحدات المصارف عن طبيعة النشاط في الوحدات الملزمة بتطبيق النظام ، لأن هذه الوحدات تمتاز بمعالم وملامح معينة يتسم بها نشاطها، وهذه المعالم لأنجذبها منبعاً في الوحدات الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام، اذ يتسم نشاط المصرف بخصائص خاصة به لأنهم الوسطاء الماليين ، يقهم بعمل مصرفي بحت يتركز في الحصول على ودائع وحسابات جارية للأفراد وخصص اوراق تجارية لهم ومنح قروض وسلفيات بمقابل معين ثم صرف ما يستحق للآفراد من حساباتهم وودائعهم الجارية ، وبذلك تنشأ لهذا النشاط بنود محاسبية معينة.
٢. بما أن المصارف من المؤسسات المالية الوسيطة التي تشكل جزءاً مهماً من الهيكل الاقتصادي للبلد، لذا فإنها تتطلب معاملة خاصة عند تقويم خدماتها لأغراض الدخل القومي ، بسبب طبيعة العمليات المالية التي تمارسها هذه المؤسسات التي تجعل من الصعب معرفة علاقة الإنتاج والدخل المتولدة فيها بالإنتاج والدخول الناجمة في القطاعات الأخرى ، فضلاً عن صعوبة قياس آثارها من مجموع الناتج القومي أو الدخل القومي فمن الصعب جداً تحديد الناجم من القطاع المصرفي تحديداً علمياً ينسجم ومفهوم الدخل القومي.
٣. على الرغم من اختلاف طبيعة نشاط المصرف الموصل للتنمية والاستثمار عن نشاط وحدات قطاع الأعمال المالي الذي طبق النظام المحاسبي الموحد منذ عام ١٩٧٢ في العراق فإنه لم يصرف الموصل للتنمية والاستثمار شامل بتطبيقه عام ٢٠٠١ مع إجراء تعديلات على حسابات الدليل واستحداث الحسابات التي تغطي نشاط المصرف ، وقد أدخلت هذه الحسابات على شواغر الدليل (المرونة) أو استغلال الحسابات الأرقام الرمزية للحسابات لا التي لا تحتاجها المصارف مثل المخزون .
٤. يقوم النظام بإعداد كشوفات رئيسية تتمثل بكشف حساب العمليات الجارية وكشف القيمة المضافة وكشف توزيع القيمة المضافة ، فضلاً عن عدد من الكشوفات الملحة والمساعدة في إعداد الكشوفات الرئيسية لنظام المحاسبة القومية في المصرف بما يخدم عملية تطبيق النظام وتهيئة البيانات والمعلومات ، ولغرض قياس نشاط هذا القطاع بوصفه أحد قطاعات الاقتصاد الوطني بما يقوم به من تحليل المدخرات من سائر القطاعات الاقتصادية إلى قروض والتعرف لى نسب إسهام هذا القطاع في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والتكوين الرأسمالي.
٥. تناول النظام المحاسبي الموحد كشف القيمة المضافة قبل حساب العمليات الجارية والمفترض أن يعدّ بعده لاعتماد كشف القيمة المضافة على البيانات المتوفرة في حساب العمليات الجارية

٦. إن قيمة الإنتاج الإجمالي للمصارف يتكون من قيمة الخدمات التي تقدمها المصارف إلى عملائها فيما يتعلق بمصاريف خدمة وإعطاء وتحصيل القروض التي يعبر عنها بالعمولات أو بما يسمى بنظام الحسابات القومية رسم الخدمة الفعلي، وهناك رسم الخدمة المكتسب الذي يعادل فائض دخل الأموال التي توظفها المصارف بصورة قروض وأ غير ذلك ويكون هذا معادلاً لفوائد المقرضة مطروحاً منها الفوائد المدفوعة ، إذ أن إنتاج المصارف يتكون من العمولات ورسم الخدمة المكتسب والإيرادات الأخرى.
٧. إن الفوائد المستلمة من البنوك هي دخول عناصر إنتاج متولدة من قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي ، وهي غالباً ما تكون أكبر من دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي "الرواتب، والأجور، والفوائد المدفوعة للمودعين، صافي الإيجار، الأرباح" فإن صافي دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي ، "أي الفرق بين الاثنين" حسب حسابات البنوك سيكون سالباً لو اعتمدنا على سجلات البنوك لمعرفة القيمة المضافة في القطاع المصرفي، وسنحصل على قيمة مضافة سالبة تجعل من البنوك عالة على الدخل القومي بدلاً من أن تكون إسهاماً فيها .

وقد وجد الباحثون خلال تحليلها لكشوفات القيمة المضافة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار أن رسم الخدمة المكتسب قيمة موجبة، لأن الفوائد المقبوضة أكثر من الفوائد المدفوعة كما في الجدول ٥، إذ نلحظ أن قيمة الإنتاج بسعر المنتج يشد تمل على (العمولات، ورسم الخدمة المكتسب، وإيرادات أخرى) هي قيمة موجبة وكانت القيمة المضافة الإجمالية بعد طرح قيمة مستلزمات الإنتاج قيمة موجبة، معنى هذا أن نشاط مصرف الموصل للتنمية والاستثمار هو نشاط متميز، وذلك لأنه يسعى إلى أن يكون أحد البنوك المفضلة لدى الزبائن من خلال تقديم خدمات مصرافية شاملة سريعة ومتكررة للزبائن تلبي احتياجاتهم ومواكبته المستجدات والتطورات في الأسواق المالية والمصرافية إسهاماً منه في تشجيع الفعاليات الاقتصادية والمالية.

## المراجع

### أولاً - المراجع باللغة العربية

١. وزارة المالية، لجنة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٩٢ .
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، سلسلة أوراق عمل داخلية، الرابط بين المحاسبة الاعتيادية والمحاسبة القومية، ١٩٨٣ .
٣. التقرير السنوي في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ٢٠٠٤ .
٤. أكرم ياسين محمود، دراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على مصرف الرافدين والمصارف المتخصصة في العراق رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، ١٩٨٥ .

٥. مقداد احمد الجليلي، اعتراف اللاؤنالمحاسبة القومية على مستوى الوحدة ، مجلة تنمية الرافدين، العدد الرابع والعشرون ، ١٩٨٨ .
٦. طلال الجحاوي، وعزت الطائي، المحاسبي وحدات القطاع الاشتراكي /النظام المحاسبي الموحد، دار التقني للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٧. عباس مهدي الشيرازي،أصول المحاسبة القومية دار النهضة العربية ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .
٨. خليل محمد حسن الشمام، إدارة المصارف، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٩. قاسم محسن الحبيطي، اعتراف لقمان اللاؤند، سعاد سعيد غزال ، المحاسبة القومية، وحدة الدباء للطباعة والنشر ، كلية الدباء الجامعة، الموصل ، العراق ، ٢٠٠٥ .
١٠. حسن احمد غالب، محاسبة المنشآة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .
١١. احمد الحوراني، المؤسسات المصرافية في الأردن ، المطبعة الأردنية ، ١٩٧٩ .
١٢. إبراهيم احمد الصعيدي الموازنات في المجال التطبيقي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .
١٣. مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد ، الأردن ، ١٩٨٩ .
١٤. طالب الوعاظ، رزاق نور عمران، النظام المحاسبي الموحد وتطبيقاته في الوحدات الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة المعاهد الفنية ، ١٩٩٠ .
١٥. أبو الفتوح علي فضالة، بحوث واجتهادات في الفقه المحاسبي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
١٦. محمد عزيز، مانع حبش الطعمنة، الحسابات القوميةوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بدون تاريخ .
١٧. مهدي صبري إبراهيم ندا، أساسيات في المحاسبة القومية ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .
١٨. جواد هاشم الحسابات القومية المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، تشرين الاول ، ١٩٧٢ .

### ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Fredc. Yeager, Financial Institution Management Text and Cases, Third Edition, Nelie-Settz, 1989.
2. Willsomore, A .W .,Business Budgets and Budgetory Control, Sir Isac Pitman and Sons L.T.D ,1960.